أثر البنية الاجتماعية على جدلية الاستثمار الأجنبي في المجتمعات المأزومة (العراق انموذجاً) رؤية سوسيولوجية

أ.د مشحن زيد محمد التميمي
الجامعة المستنصرية كلية الأداب

المقدمة

مارست البنية الاجتماعية العراقية بتنوعاتها، وتقسيماتها الأفقية والعمودية دوراً هاماً ومحورياً في تحديد شكل الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية على وجه التحديد، وباعتبار الاستثمار الاجنبي ثروة غنية لرفد المجتمع العراقي برأس المال الذي يدفع بحركة العمران والتقدم إلى نهضة شاملة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية مستدامة، تخفض من مخاطر نقص الثروات الأخرى التي يشتهر بها العراق وفي مقدمتها النفط وأثار التلاعب بالأسعار والأزمات المالية العالمية التي قد تؤثر سلباً على واقع ومستقبل المنطقة والعراق على وجه التحديد باعتباره بلداً ريعياً يرتكز اقتصاده على الثروة النفطية بنسبة ٩٠% من إجمالي واردات البلاد.

ومن هنا تتضح إشكالية البحث لدينا، حول علاقة البنية الاجتماعية بالبنية الاقتصادية، والدور الذي قد تمارسه طبقات المجتمع في جذب رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار داخل البلاد وتحقيق شروط نجاحها، ومنثم ينبثق لدينا سؤال الدراسة الذي صيغ بالشكل التالي: ما أثر بنية المجتمع العراقي بصيغتها الحالية [الأطفال، الشباب، الشيوخ، النساء] وطبقات المجتمع العراقي على جذب الاستثمار الاجنبي إلى العراق؟ وتنبثق عنه أسئلة فرعية أخرى ستحاول الدراسة الإجابة عليها في كل محور خاص، ومنها: دور الأرياف والمدن ف النشاط الاقتصادي المحلي عبر استقطاب الاستثمار الاجنبي، وثمة أسئلة أخرى.

كلمات مفتاحية: البنية الاجتماعية، الاستثمار، المجتمع العراقي، الطبقة الاجتماعية

منهجية البحث:

ستركز الدراسة على أكثر من منهج، من بينها منهج التحليل الطبقي، والمنهج البنائي التاريخي الذي اهتم بطبيعة البناء الاجتماعي انطلاق من السياق التاريخي بمحدداته الداخلية والخارجية، وسوف يستخدم هذا المنظور من خلال بحث تطور التشكيلات الاقتصادية_ الاجتماعية الرئيسية أو الفاعلة بعامة والفئة الاجتماعية المسيطرة على مقدرات البلاد خاصة وفي إطار ذلك ندرس مؤثرات هذا التطور في تغيير وضعية الدولة وشكل السلطة في ضوء تفاعل العوامل الخارجية والداخلية واثر ذلك في جذب الاستثمار الاجنبي.

وسيتم الاستعانة بطريقة الملاحظة المباشرة وغير المباشرة في تحليل واقع المجتمع العراقي.

محاور الدراسة:

المحور الأول: البنية الاجتماعية في العراق.

المحور الثاني: خصائص البنية الاقتصادية العراقية

المحور الثالث: التفاوت الطبقي وأثرهُ على الاقتصاد العراقي

المحور الرابع:اثر الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الاجنبي

المحور الخامس: عوامل الجذب والطرد للاستثمار الاجنبي في العراق.

المحور الأول: البنية الاجتماعية في العراق

شكلت البنية الاجتماعية العراقية مزيج من تنوع الفئات والطبقات الاجتماعية مذ حقب تاريخية قديمة، انتج هذا التنوع في إطاره الجغرافي المكاني تداخلاً بين فئاته، ارتبطت مؤسساته السياسية بالاقتصادية وأثرت على بعضها في كل الحقب التاريخية، وكان للأزمة السياسية أثر بالغ تمثل في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والعنف الطائفي، على البنية الاجتماعية والاقتصادية العراقية، وامتازت البنية الاجتماعية بعدم الثبات والاستقرار، فهي معرضة للتغيير والتأثير، وعند الحديث عن البنية الاجتماعية نستذكر أبرز مفاصلها مثل السكان، الطبقات الاجتماعية، الاقليات، وغيرها.

يرتبط عدد السكان المتبدل بالتنمية الاقتصادية، فعلى المستوى السياسي تكون الزيادة السكانية سبباً في امكانية وجود نسق حكم الاكثرية، بينما لا يتوافر ذلك في المناطق التي تتسم بقلة السكان، وتنعكس الزيادة السكانية على تباين الاعمار ونوع الجنس [الجندر] وبدورها تنعكس على الاتجاهات السياسية[١] وفي المجتمعات السياسية حديثة الديمقراطية فقد سمحت القوانين للنساء بالانتخاب والترشح والوصول إلىالوزارة ولكن بدرجة أقل من الرجال[٢]، أي بنسبة ٢٥% في العراق وفق قانون الكوتا.

وعلى المستوى الاقتصادي فأن زيادة السكان لها إيجابية تعمل على تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وتحسن الهيكل السكاني على وفق الاعمار وذلك يرفع نسبة من هم في سن العمل وتخلق حالة من التجديد في اضافة خبرات الاجيال الجديدة وزيادة الانتاج وتوفير للتنمية الاقتصادية والقوى العاملة اللازمة لها والاسواق الكافية لاستيعاب منتوجاتها، وتجنب السكان حالة الشيخوخة ومن ثم تخفف عن الاقتصاد الاعباء المالية التي تخصصها الدولة لهذه الفئة من السكان ويكون محفزاً لتحقيق التقدم العلمي والتقني[٣]وبالتالي يتحقق مفهوم السكان المثالي الذي تتعادل فيه كفة السكان مع كفة الموارد الطبيعية[٤]، وسياسياً فأن الاقصاء، العنف والجور، وعدم المساواة في ملكية الأرض كانت هي اساس التكوين الطبقي[٥] أثرت تلك السياسات على تركيبة المجتمع العراقي وخلقت حالة تمزق وعدم تجانس طبقي.

---

[١] عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، تقديم: د. فالح عبد الجبار، (القاهرة: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١)، ص١٥٨.

[٢] المرجع نفه، ص١٥٩.

[٣] المرجع نفسه، ص١٥٩.

[٤] د. مشحن زيد محمد التميمي، دراسات في السوسيولوجيا السياسية، (عمان: دار دجلة ناشرون، ٢٠١٨)، ص١٥٣.

[٥] د. مشحن زيد محمد التميمي، الدولة واجهزتها الإيديولوجية في الفكر السوسيولوجي المعاصر، دراسة مقاربة، (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ٢٠١٦)، ص٣٨٣.

أما الطبقات الاجتماعية فقد تنتج التنمية طبقات اجتماعية قد يُطور بعضها مثل الطبقة العاملة اهتماماً بعملية الديمقراطية[٦] التي لها الدور الأكبر في ترشيد مستقبل الاقليات في ظل مجتمع ما زال يتسم بالانغلاق ونوع من الاستبداد السياسي الموروث من تركة الانظمة المتوارثة على الحكم في العراق.

عرف العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم حروبا وصراعات خارجية وداخلية مختلفة ومر بحالات كثيرة من انعدام الاستقرار السياسي، فقد تركت جميعها اثارا سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها، وعلى فعالية مؤسساتها وشرعيتها وعلى متانة النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية. واليوم يواجه تحديات اساسية مرتبطة بالقدرة على مواجهة الازمات والارتباطات وهشاشة الوضع الداخلي، ولعل ابرز تلك التحديات أزمة الارهاب والنزوح الداخلي وما يطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة بنحو عام، وعلى التجاوب المحلي لتعزيز التماسك الاجتماعي بنحو خاص .[٧]

تفرض ظروف التحدي القائمة وتداعياتها على الامن الانساني في العراق بأن يصبح مفهوم الصمود محورا رئيسيا في مناقشة سياسة الحد من الصدمات والمخاطر، وما ينجم عنها من مشكلات في المنطقة، من خلال تقييم مرونة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وقدراتها في التخفيف منها فتقديم التصورات والمؤشرات يمكن ان يسهم في تحصين الفهم وزيادة الوعي بين اصحاب المصلحة الوطنية والمحلية المتعددة حول قوة عمليات التواصل والتعاون وحيويتها والشراكات والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء مجتمعات قوية، فالمهجرون واللاجئون والنازحون والمهاجرون بسبب الازمات والكوارث ليسو فقط الفئة الاكثر هشاشة لجهة الاحتياجات الاساسية والضرورية من ايواء وغذاء وعناية طبية وغيرها، بل هم ايضا الفئة التي تعاني من اشكال متعددة من التهميش والاقصاء والتمييز وحتى الاضطهاد، بما في ذلك داخل البلد الواحد، مما يهدد النسيج المجتمعي بالتفكك.[٨]

يطرح اليوم الشعور بالثغرة المتزايد التي تجسدها طبيعة الولاءات والانتماءات المشتتة التي تحكم منظومات السلوك والممارسات اليومية للانسان العراقي في ظل دولة رخوة تتجاذبها تيارات وتحديات كبيرة، وقد نجم عن تلك المتغيرات ان تأثرت وبشدة مصادر التقليدية في رأس المال الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الاخيرة، وعلى سبيل المثال تأثرت العلاقات المتبادلة بين الثقافة في رأس المال الاجتماعي في المجتمع التقليدي العراقي، واضطر ملايين الناس الى النزوح داخل البلد وخارجه وتعاظمت حالة التشظي وتفشت روح الانقسامية نتيجة الحرب والارهاب والتفجيرات وما رافقها من انتشار باشكال متعددة للعنف. وفي المدن كما هو في الريف تعاظمت حركة النزوح وتقلصت صور التضامن التقليدي ولم تتمكن كثر من العوائل من الحفاظ على مستويات معيشية لائقة وبقاء اوضاعها سليمة على الرغم من تغيير اماكن تواجدها خارج منطق النزاع.

---

[٦] عبد العظيم جبر، مرجع سابق، ص١٧٦.

[٧] ينظر عدنان مصطفى ياسين، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتاثرة بالنزاع، حالة العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠١٨، ص ص ٨- ٩.

[٨] عدنان مصطفى ياسين، المصدر نفسه، ص ١١.

فالتحديات الاجتماعية التي تواجه عملية التنمية حالة التنمية البشرية في العراق (الصحية، التعليمية، المعيشية) اذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١٦ ان ترتيب العراق يقع ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل ١٢١) من بين بلدان العالم البالغة ١٨٨ دولة. وهيمنة الولاءات الفرعية ما قبل الدولتية وضعف سلطة القانون والنفاذ للعدالة، ولدت عجزا بنيويا وتوالد متواصل للمشاكل وافتقارا للارادة المجتمعية ولادوات تمكينه ووسعت مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، ما ادى الى استزاف مقومات التنمية واستدامتها. وارتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد، الناجم عن الازمات المتلاحقة والنزاعات السملحة وما رافقها من ارهاب وعنف ونزوح سكاني زعزعت الامن الانساني والاستقرار المجتمعي، والذي ادى بدوره الى ضعف السياسات الاجتماعية وتفككها والى مضاعفة الكلف الاجتماعية للازمات وتفاقهما مما يهدد جودة نوعية الحياة ورفاه المجتمع، فضلا عن الازمات التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحمائية الكبيرة اسهمت في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الارامل، الايتام) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن ٥٠% عام ٢٠١٦. كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة + نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الارهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري وما تزال ايضا فجوة النوع الاجتماعي تقوض اسس البناء التنموي بسبب القوالب النمية التقليدية المحددة لادوار المرأة المتأثرة بهيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة في عمق البناء الاجتماعي وقد انعكس ذلك على ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومحدودية اشغالها للادوار القيادية في المؤسسات التشريعية والسياسية[٩]. كما يجدر ان نذكر استمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة وتوفير فرص العمل اللائق لهم مما يهدد ركائز الاستقرار والامن الاجتماعي ويدفع البعض منهم الى الهجرة خارج الحدود او الانتماء الى المجاميع الارهابية اذ بلغ معدل البطالة للأفراد بعمر ١٥ سنة فاكثر ١٠,٨% (١١,٥% في الحضر مقابل ٨,٨% في الريف بينما بلغت نسبة العمالة الناقصة اقل من ٣٥ ساعة عمل اسبوعيا ٢٨,٢%)[١٠]. كما ان خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة داعش الارهابي لمدة تقارب ٣ سنوات وتوسع حاضنات التطرف والارهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها اطفال وشباب تلك المناطق سيترك اثارا نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي كما ان مؤشرات التعليم بمراحله كافة لم تشهد تقدما نوعيا وانتشارا جغرافيا وتغطية لبناه التحتية مع استمرار ارتفاع مستويات الامية والتسرب وفجوة النوع مما يهدد منظومة البناء التربوي ويعيق مواكبتها للمتغيرات الدولية المستجدة لميادين المعرفة واستمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان مع ارتفاع هجرة الكفاءات الطبية للخارج والذي ادى الى اختلال النسبة في المؤشرات (طبيب/سكان).[١١]

وعلى صعيد يتسبب نقص الماء والاراضي غير الصالحة للزراعة لمشكلات كثيرة بسبب النمو السكاني العالي وتضخم القوى العاملة في المناطق الحضرية. ومن المؤكد ان نسبة

[٩] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، خطة التنمية القومية، ٢٠١٦.

[١٠] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، خطة التنمية القومية، ٢٠١٧.

[١١] وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

تحول السكان من المدن قد ازدادت الى حد كبير بنحو ثلاث اضعاف ما بين عام ١٩٥٠ – ٢٠١٧ مما اوجد احياء سكن فقيرة وعشوائية حول اطراف المدن ودفعت طوائف والجماعات العرقية والقبائل الى تماس من نوع جديد وفي بعض الاحيان الى التوتر والعداء، وكنتيجة طبيعية لا يؤدي الضغط السكاني الى زيادة البطالة بين الشباب فحسب بل يوجد حشود جديدة من السكان في احياء فقيرة في المناطق الحضرية حيث تكاليف الحياة عموما اعلى من المناطق الريفية، ويمكن القول ان الضغوط السكانية الحادة والادارة غير الرشيدة والانقسام العرقي وضياع فرص التنمية والبطالة الكبيرة والمستقبل المجهول وقضايا ذات علاقة اخرى يمكن ان تنعكس سلبا على شبكات الامان الاجتماعي وربما تغذي التطرف والعنف لمدد طويلة.

وعلى صعيد الاسقاطات السكانية في العراق تشير التقديرات الى ان مجموع السكان بلغ حوالي ٣٤ مليون نسمة عام ٢٠١٥ منهم ٩ مليون قوة عمل اي ما يقارب ٢٥% من إجمالي السكان ويشكل الذكور العاملون ٨٣% من إجمالي قوة العمل ونسبة النساء ١٧% فقط.

لقد كان للازمة المزدوجة التي عاشها العراق منذ منتصف ٢٠١٤ واحتلال التنظيمات الارهابية لعدد من المحافظات والمناطق وتأثيراتها على مجمل الاوضاع ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية وتفاقمت اثارها على الفرد والاسرة والمجتمع مولدة بيئة هشة غير محمية تعاني من عدم الاستقرار والتشتت وانعكست على حال التشغيل والاستثمار والانتاج والنمو والحراك السكاني.

ولم تتمكن خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧ من تحقيق اهدافها المرسومة بخفض معدلات البطالة الى ٦ % عام ٢٠١٧ ورفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي الى ٥٠% في نفس العام وتطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل ورفع انتاجية العمل وتوفير بيئة عمل لائقة لكن استمرار الخلل وعدم التوازن في سوق العمل وانفصام مخرجات التعليم مع تأثيرات مباشرة وعميقة لازمة الاهاب والعنف وما رافقها من نزوح واضرار وخسائر مادية وبشرية واجهت ملايين السكان بلورت تفسيرات مقنعة بارتفاع معدلات البطالة الظاهرية لتصل الى ٢١% عام ٢٠١٣ وارتفاع معدلات العمالة الناقصة الى ٢٨,٢%، اذ ترك سكان المناطق المحتلة من التنظيمات الارهابية مناطق سكنهم وعملهم وممتلكاتهم ولد ذلك بيئة خصبة لارتفاع مستويات الفقر لترتفع الى ٣٠% على مستوى العراق عام ٢٠١٧ والى ٤١% في المحافظات التي احتلتها التنظيمات الارهابية بعد ان كانت حوالي ١٩% نهاية عام ٢٠١٣.[١٢]

تبدو صورة المستقبل في ضوء تحديات لتوليد فرص عمل مستدامة غامضة في ظل العجز المستمر وتراجع الامكانات وعدم فاعلية سياسة التشغيل لتوليد فرص عمل جديدة لجيوش من الخريجين والشباب خارج سوق العمل، وفي ظل استحكامات وضوابط لنمو اقتصادي غير مولد للوظائف، وقطاع خاص احجم عن استثمار رأسماله في بيئة غير جاذبة وغير آمنة، وموازنة اتحادية اعلن قانونها عن تجميد الوظائف لسنة ٢٠١٧ -٢٠١٨ ونشاط اقتصادي راكد تستديم فيه خاصية ذكورية المشاركين ٦٥% قطاع عام في ظل تقليدية سوق العمل، مع واقع تشغيلي مختل بلغت فيه نسبة الموظفين من حملة الشهادات العليا (٣,٨%) مقابل (٤٠,٤%) حاملي الشهادة الاعدادية ٢٠١٥ في حين ارتفعت نسبة القوى العاملة ممن لديهم سنوات خدمة من (١-١٠ سنوات) لتبلغ (٤٥%) مقابل (١٨%) للفئة العاملة التي لديها ٢٥ سنة فاكثر. وامتد الاختلال ليشمل نسب توزيع القوى العاملة في مؤسسات الدولة حيث تبوأت مؤسسات الدولة

[١٢] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، خطة التنمية القومية، ٢٠١٨.

التربية المرتبة الاولى بنسبة (٣٧,٦%) تلتها المؤسسات الصحية (١٤%) ثم مؤسسات الطاقة والنفط (٨%) من إجمالي حجم التشغيل، فهذه الظروف مجتمعة جعلت من نسبة الداخلين الى قوة العمل (٢,٩%) في حين كانت نسبة الخارجين (٢,٧٦%) من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٥.

المحور الثاني: خصائص البنية الاقتصادية العراقية

يُوصف الاقتصاد العراقي بالأحادية لاعتماده الضخم على قطاع النفط[١٣] أثر ذلك وضع الاقتصاد العراقي في دوامة أزمات واكبت مسيرته على مدار تاريخ تأسيس الدولة العراقية حتى اللحظة, وتموضعت لتصبح تلك الإشكاليات عبارة عن حلقات الوصل بين كل حقبة تاريخية سياسية وأخرى, كانت رداءة وسائل الانتاج والفكر الاقتصادي العراقي, وهيمنة الدكتاتورية وقمع الامبريالية لها من العواقب الوخيمة على الاقتصاد بشكل عام, وهي التي بلورت تلك الخصائص التي يمكننا أن نبلورها بصورة ادق وفق ما يلي_:[١٤]

١_ اختلال الهيكل الاقتصادي (هيمنة قطاع النفط)
٢_ تشوه الميزان التجاري (تضخم عوائد النفط)
٣_ انهيار البنى الارتكازية للإقتصاد (الخدمات وانظمتها)
٤_ اختلال هيكل الإنتاج (أولوية الفروع القائدة لتطوير القاعدة الانتاجية)
٥_ اختلال هيكل الموازنة (ارتفاع مستوى العجز)
٦_ النمو المتسارع في معدلات البطالة (حجم البطالة قرابة ٥٠%)
٧_ شحة مصادر الاستثمار وضخامة الديون الخارجية.

وهي خصائص عمقتها الطائفية في العراق وأثرت بشكل جلي على تثبيط عجلة التقدم, وعزل العراق في مواكبة تطلعاته النهضوية والتكاملية, من خلال اقتصاد السوق والخصخصة التي دشنتها الأمركة من خلال ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الامريكي والرأسمالي على وجه العموم, وتحول الاقتصاد العراقي من النموذج الاشتراكي التحرري إلى النموذج الرأسمالي الكولونيالي، فأهم ما عمل عليه الاحتلال هو تحويل الاقتصاد العراقي من المنظومة الاشتراكية (النظام القمعي السابق) إلى المنظومة الرأسمالية . فيما أرهق الفقر والعوز والفاقة, والبطالة المستمرة ميزانية الدولة والمجتمع وعرقل جهود تأمين الرفاهية[١٥] وهذا الخلل الاقتصادي له اثار سياسية جانبية حيث يزيد حدة التنافر الاجتماعي[١٦] الأمر الذي يؤسس لمشكلات تعرقل مسار الديمقراطية وتقف بوجه تقدمها, وهو ما فعلته الطائفية في العراق بتفكيك لحمة المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي, وتدمير مشروعه الديمقراطي تحت عناوين الطائفية وتجلياتها.

ان تفعيل المحاصصة في مؤسسات الدولة وتنصيصها, من أجل ترسيخ جذورها وبناء قاعدة شعبية لها، من خلال توزيع المغانم بين أطراف اللعبة التي تقوم غالباً على النفوذ العائلي

---

[١٣] عبد العظيم جبر، مرجع سابق، ص١٨٨.

[١٤] مصطفى عمر مصطفى, السياسة المالية في العراق للفترة من (٢٠٠٣ _ ٢٠١٢), دراسة تحليلية, (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الدول العربية/ معهد الحوث والدراسات العربية, القاهرة, ٢٠١٤, ص٥٨_٦١.

[١٥] صبري سعيد, الديمقراطية, ط١, (القاهرة: نهضة مصر للنشر, ٢٠٠٧), ص٦٥.

[١٦] المرجع نفسه, ص٦٦.

التاريخي _ أو الحزبي أو العقائدي شكل عبء على الدولة وثقل على اقتصادها, وشل قدراتها,[١٧] وهو أمر كرس حالة الفشل الاقتصادي في منظومة الدولة العراقية, والتي ورثت ذلك الفشل بسبب الاستبداد والدكتاتورية التي مارسها النظام السابق وبذخ الاموال الطائلة في حروب ومعارك وتصنيع عسكري اظهر العجز في بنية الاقتصاد لتأتي الظروف الجديدة التي خلفها الاحتلال والطائفية ليمدا ذلك العجز بنفس المدخلات وبالتغذية ذاتها.

كما ان الاقتصاد العراقي قد حقق في الاعوام ٢٠١١ -٢٠١٣ ارتفاعا ملموسا في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للتحسن النسبي في بعض مؤشراته ومتغيراته الاقتصادية بسبب ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ايرادات الموازنة للسنوات المذكورة آنفا، اذ ان العراق يعود الى انه احد البلدان الذي يتمتع بوفرة واسعة من الموارد الطبيعية المتمثلة في كونه يمتلك ثالث اكبر احتياطي من النفط في العالم الى جانب احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي ولديه نهري دجلة والفرات والاراضي الخصبة الصالحة للزراعة كما انه يمتاز بوجود النفط الخام في اليابسة وقريبة من السطح ولذلك فان تكاليف انتاجه الاقل في العالم. ووفقا لذلك فان النفط الخام يعد اهم سلعة منتجة في العراق وهو المصدر الطبيعي للبلد ويتمتع بمزايا عديدة، اذ ان خطة التنمية ٢٠١٣-٢٠١٧ اكدت على ضمان تأمين موقع متقدم للعراق في مجال انتاج النفط وتصديره ودعم الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة الدور الحيوي للعراق عالميا. الا ان كل هذه الموارد الطبيعية والتي تمنح العراق ميزة نسبية في الامكانات التنافسية في مجالات كثيرة من الصناعات المهمة تنخفض اهميتها الاقتصادية من حيث اثرها في تطور وتقدم الاقتصاد الوطني، بل وقد تكون سلبية في بعض الحالات حسب السياسات الاقتصادية المتبعة والاجراءات المتخذة في البلد وذلك اذا ما كانت تلك الموارد الطبيعية الهائلة حتى مناخ استثماري متردي وفي بيئة استثمارية طاردة للاستثمار وفي ظل حروب ونزاعات وسياسات اقتصادية كلية لا تشخص مواطن الخلل بدقة ولا تضع بدائل حالية وبدائل طارئة، كل ذلك ادى الى غياب وانعكاس التطور في قطاع النفط على القطاعات الاخرى.[١٨]

شهد العراق خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الامنية المتمثلة بمواجهة ارهاب داعش وما ترتب عليه من تداعيات حيث ادى كل ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي فيه حيث لا يزال العراق يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل-:[١٩]

- دور غير واضح المعالم للقطاع الخاص
- الطلب الكبير على فرص العمل

---

[١٧] نصر خضر الطرزي, في سبيل النهضة: تصور لدور الفرد وللمشروع وللأرداة, ط١, (عمان: د. د, ٢٠٠٥), ص١٥١.

[١٨] وزارة التخطيط، المؤتمر الاول لاعداد خطة التنمية ٢٠١٨-٢٠٢٢، تحليل مؤشرات الاقتصاد في العراق.

[١٩] وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية، ٢٠١٨، ملف الحكم الرشيد.

- الطلب المتزايد على الخدمات الاساسية
- ضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي
- ضعف دور الجهاز المصرفي في تلبية متطلبات التنمية
- الارتفاع المستمر في حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية
- الزيادة المستمرة في حجم السكان وارتفاع نسبة الفقر
- ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية)
- عدم وضوح الهوية الاقتصادية العراقية
- تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري

المحور الثالث: التفاوت الطبقي وأثرهُ على الاقتصاد العراقي

كان للتفاوت الطبقي أثراً سلبياً على الصُعد المحلية الأخرى حتى في فترة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق، من منطلق إن التفاوت أو الصراع الطبقي يُشتت الإنسانية ويزيد من حدة الصراعات التي تنعكس سلباً على الجوانب الاقتصادية، ومن منطلق الرؤية القائلة بأن كل أزمة اقتصادية تتعايش معها أزمة سياسية من نوع متميز في ظل التناقض الطبقي في المجتمعات الرأسمالية[٢٠], وان النخبة السياسية العراقية بكل ممارستها هي نتاج وتعبير عن سمات هيكلية في النظام السياسي العراقي الذي يعبر عن نظام رأسمالية الدولة الذي يتماشى مع الظروف الخاصة للدولة العراقية ونشأتها ليصب في مجموعة من الآليات التي تضمن استمراره[٢١]، فقد تواصلت الأزمة السياسية العراقية بعد سقوط النظام السابق نتيجة لعمق التغيير في بنية النظام السياسي والانهيار الكامل في مؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية والخدمية والمرافق العامة من جهة, وللهجمات الارهابية _ ذات الطابع الطائفي _ من الجماعات الإسلامية الراديكالية الاجنبية والمحلية من جهة ثانية, إضافة إلى طرق إدارة الاقتصاد السيئة والرديئة التي فرضتها قوى الأحتلال الأمريكي على الواقع الراهن[٢٢] حيث تعرضت المنشأت النفطية وحدها بسبب أعمال العنف الطائفي بعد الغزو في ذروتها بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى أكثر من ٣٠٠ هجوماً, وفي العام ٢٠١٣ كان خط أنابيب كركوك _ جيهان الأكثر استهدافاً بالهجمات الارهابية عبر تعرضه لأكثر من ٣٠ تفجيراً .[٢٣]

---

[٢٠] أحمد مجدي حجازي, علم اجتماع الأزمة, ط١, (القاهرة: دار قباء, ١٩٩٨), ص١٤١.

[٢١] د. مشحن زيد محمد، دراسات في السيوسولوجيا، مرجع سابق، ص٥٥.

[٢٢] صبري زاير السعدي, التجربة الاقتصادية في العراق: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١_٢٠٠٦), ط١, (دمشق: دار المدى, ٢٠٠٩), ص٢٤.

[٢٣] إبراهيم الغيطاني, "تهديدات جيو اقتصادية: مستقبل صناعة النفط في بلدان الصراعات العربية", مجلة أتجاهات الأحداث, دبي, المجلد الأول, العدد ٢, ٢٠١٤, ص٦٤_٦٥.

واصبح العراق يواجه تحديات خطيرة مزدوجة اذ ان تكلفة الفشل في محاربة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار وإعادة بناء الدولة ستكون مدمرة وبالغة[٢٤] بسبب الأعمال التخريبية التي استهدفت البنى التحتية والحيوية للعراق, وتنامي دور الإرهاب الداخلي (المحلي) فضلا عن سياسات الاحتلال, إذ ما زالت الإستراتيجية الإرهابية تستهدف منع قيام نظام ديمقراطي جديد في العراق من خلال تدمير البنية الاساسية والمرافق العامة وعرقلة الفعاليات الاقتصادية اليومية, فقد أظهرت التجربة العملية وجود علاقات سببية بين البطالة والفقر والتدهور في مستويات المعيشة والعنف والهجمات الإرهابية .[٢٥]

حيث إنْ عملية تدمير بنية الدولة العراقية وبروز الطائفية كبديل سياسي, كان بمثابة "سحق للإقتصاد العراقي", مما يعني تدمير كل قطاعات الاقتصاد الوطني وتخريبها خاصة قطاع الصناعة والخدمات[٢٦] حيث تم تدمير أكثر من ١٩٢ مشروعاً كبيراً مملوكاً للقطاع العام للدولة, وتكاد معظمها شبه مُعطل بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الإنتاجية[٢٧] كما عطلت الأزمة الطائفية قطاع الخدمات (الوقود والماء والكهرباء), وتسببت في تناقص إنتاج النفط بخسائر وطنية فادحة (حوالي ١٠ مليارات دولار في ٢٠٠٥), الأمر الذي عطل برنامج إعادة إعمار العراق[٢٨] بسبب أعمال العنف الطائفي والعمليات التخريبية التي نفذتها الجماعات الإرهابية لأستهداف البنى التحتية للدولة ومشاريعها الحيوية.

بمعنى إنْ الأعمال الإرهابية كانت من الأسباب التي عرقلت الجهود الاقتصادية, وخاصة في مجال إعادة إعمار البنية الأساسية والصناعة النفطية وتعثر الأستقرار السياسي, الذي هو شرط أساسي للنمو الاقتصادي وللتنمية الاجتماعية والبيئية[٢٩], والأشد خطورة اليوم هو سيطرة داعش على المناطق الشمالية من العراق الأمر الذي أدى إلى وقف إنتاج حقل كركوك, وتعطيل صادراته البالغة ٢٥٠ ألف برميل يومياً[٣٠], والاخطر من ذلك كله هو قيام داعش ببيع المشتقات النفطية التي تقع تحت سيطرتها والتربح به, ومن ثم تعزيز سطوتها العسكرية بشراء السلاح والعتاد الامر الذي إنعكس سلباً على الوضع الأمني كما كان سلباً على الوضع الاقتصادي.

---

[٢٤] صبري زاير السعدي, التجربة الاقتصادية في العراق, مرجع سابق, ص٥٢٣.

[٢٥] المرجع نفسه, ص٥٢٥_٥٢٦.

[٢٦] بشير ناظر الجحيشي, مرجع سابق, ص١٨٠.

[٢٧] د. أحمد عمر الراوي, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣, ص٤٠٣.

[٢٨] بشير الجحيشي, مرجع سابق, ص١٨٠.

[٢٩] المرجع نفسه, ص٤٦٣.

[٣٠] إبراهيم الغيطاني, "تهديدات جيواقتصادية: مستقبل صناعة النفط في بلدان الصراعات العربية", مرجع سابق, ص٦٤.

المحور الرابع: الإصلاح الاقتصادي وأثرهُ في استقطاب الاستثمار الأجنبي

يعد الإصلاح الاقتصادي ضرورة سياسية واجتماعية ودينية علاوة لماديتها، فهي المنطلق الذي قد يؤسس لنهضة مستدامة ويساعد على الاستثمار وتطوير وسائل الانتاج الاقتصادي، وبالتالي فهناك دوافع ومبررات للإصلاح الاقتصادي في العراق، تركت السياسات الخاطئة وسوء أدارة الاقتصاد الوطني التي فرضها النظام السابق والاضطرابات الداخلية والحروب والحصار الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية مشاكل ومعضلات كبيرة تؤكد ان النهوض الاقتصادي للعراق لا يتم الا من خلال الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف معالجة تلك المشاكل وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد، ويمكن تقسيم الاتجاهات التي سار بها الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٦٨ إلى ثلاثة اتجاهات[٣١] على النحو التالي .[٣٢]

الاتجاه الأول: ويتضمن اتساع قاعدة القطاع العام، بحيث أصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادي يدار بواسطة أجهزة الدولة، واستخدم لذلك عدد من المؤسسات كالمؤسسة العامة للتنمية الصناعية ١٩٦٩.

الاتجاه الثاني: مثل هذا الاتجاه امتداداً لمسار الاتجاه الأول، حيث تمت الموازنة بين الاستمرار في قيام مؤسسات عامة تضم إليها شركات ذات نشاط متنوع، وبين إعادة تنظيم القطاع العام في مؤسسات متخصصة، كل منها يتولى الإشراف على قطاع محدد من النشاط الاقتصادي أو فرع محدد من فروع هذا القطاع. ولهذا فقد صدر قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة عام ١٩٧٠ الذي اتجه إلى تنظيم القطاع الصناعي العام على أساس التخصص النوعي.

الاتجاه الثالث:فتجسد في تركيز(حزب البعث المنحل) على دور التخطيط المركزي كأسلوب في التنمية الاقتصادية، والتأكيد على ضرورة تحويله من برامج جزئية إلى خطط قومية للتنمية تنبع من جهاز مركزي للتخطيط.

ومن المؤكد بأن سياسات الإصلاح تأتي استجابة لعدد من المتطلبات والدوافع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن صياغتها في عدد من الدوافعالرئيسة_:[٣٣]

١_ الاختلالات في الهيكل الانتاجي للاقتصاد،وتشير بيانات جدول (١) الى مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين الناتج رأس المال الثابت خلال الفترة ٢٠٠٩-

---

[٣١]جواد هاشم،مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، (بيروت:دار الساقي، لندن، ٢٠٠٣)، ص١٥٢-١٥٤.

[٣٢] أنظر: مشحن زيد، الدولة والمجتمع في العراق المعاصرة دراسة للأجهزة الإيديويولجية (١٩٥٨_٢٠٠٧)، رسالة دكتوراة، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٢، ص٣٦١_٣٦٣.

[٣٣] أنظر: حيدر عليوي شامي الساعدي، "الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشرة (دراسة حالة العراق)"، العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٣، السنة الحادي عشرة، المجلد الثالث عشر، ٢٠١٥.

١٩٩٥ حيث يلاحظ النسب المتواضعة لمساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي،إذ لم تزد هذه النسبة في أعلى مستوى لها عن % ١٨,٢ في عام ٢٠٠٢ بعد إن كانت % ١٣,٥ في عام ١٩٩٩ ،وهذه الزيادة في سنة ٢٠٠٢ جاءت نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي الناجم عن برنامج النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة وكذلك الاستفادة من قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٨ ،ولكن هذه النسبة قد انخفضت بعد الاحتلال لتصل ادني حد لها عام ٢٠٠٨ ،وذلك بسبب الوضع الأمني المتدهور وتوقف معظم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص مما أدى الى خروج رأس المال الخاص الى دول الجوار.

جدول (١) تكوين رأس المال المحلي حسب القطاعين العام والخاص في العراق بالأسعار الجارية خلال المدة

(2005-1995) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		إجمالي تكوين رأس المال الثابت (٥)
	قيمة((١	نسبة مئوية (%)(٢)	قيمة((٣	نسبة مئوية(%)((٤	
1995	91340.9	78.8	24526.8	21.2	115867.7
1998	345677.8	83.9	6637.3	16.1	412065.1
1999	652205	86.4	10228	13.5	754492.6
2000	1314915.1	89.7	150337.6	10.2	146252.7
2001	2305425.8	91	226015.1	8.9	2531440.9
2002	1787425.1	81.2	401651.6	18.2	2199076.7
2004	2487718.1	87.1	370088.9	12.9	2857807
2005	9743477.1	95.7	438885.1	4.3	10182382.2
2006	16838.9	97.9	354.1	2.1	17193
2007	4968183.3	95.1	257056.5	4.9	525246

18294765.4	1.9	341024.2	98.1	17953741.2	2008
12619728.9	3.2	403931.7	96.8	12215797.1	2009
24770462.7	%6	1582477.2	%94	23187985.5	2010

*بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام ٢٠٠٣ غير متوفرة بسبب ظروف الحرب
المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام .(٢٠١٠-١٩٩٥)
*الأعمدة (٢،٤) من عمل الباحث .

٢- الاختلالات في هيكل الموازنة العامة للدولة :

يقصد بتوازن الموازنة تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة في جداول الموازنة العامة للدولة ومن دراسة واقع البيانات المتاحة عن النفقات العامة والإيرادات العامة يتضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من قصور الايرادات وزيادة النفقات العامة ويظهر هذا التفاوت في احداث عجز متواصل في الموازنة العامة.

٣- ارتفاع معدلات التضخم :

شهد الاقتصاد العراقي تضخما خطيرا ،فقد انخفضت القيمة الحقيقية للدينار العراقي في السوق العراقية بشكل كبير جدا ،ولم تعد كميات كبيرة منه كافية لشراء سلعة او خدمة بسيطة، لدرجة أصبحت عملية متابعة زيادة أسعار السلع والخدمات في العراق لتقدير معدلاتها عملية تكتنفها الصعوبات، بسبب الزيادة المستمرة في أسعارها .

ويمكن متابعة تطور الأرقام القياسية من خلال جدول (٢) إذ نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى (٦٩٧٩٢) في عام ١٩٩٥ ،وتعود أسباب الارتفاع في أسعار المستهلك الى العقوبات الاقتصادية وما أحاط بها من ظروف، وعليه فأن نسبة فائض الطلب الى المعروض السلعي قد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ .(١١٥,٦%)

في حين شهدت المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٣) ارتفاع الرقم القياسي من (٦٩٤٣,٥) نقطة عام ٢٠٠٣ الى (١٨٥٠٠٨) نقطة عام ٢٠٠٦ أي بنسبة زيادة بلغت (٥٣,٢%) في عام ٢٠٠٦ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣، ومحققا نمو مركب بلغ (٣٨,٦%) خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٣) ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب تأتي في مقدمتها زيادة القوة الشرائية في عام ٢٠٠٣ خصوصا في النصف الثاني من السنة بسبب الارتفاع الحاصل في الدخول الناجم عن تعديل في سلم الرواتب والأجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة الشرائح المعدومة والتي كان لديها الكثير من الطلب الاستهلاكي المؤجل وسرعان ما تسربت القوة الشرائية الى السوق في ظل اقتصاد متدني المرونة في قطاعاته الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف الاستيراد انعكس في ارتفاع معدلات التضخم[14]

جدول (٢) الرقم القياسي لأسعار المستهلك العراقي للمدة (٢٠١٢-١٩٩٥)

السنوات	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
1995	**69792**	**-**
1996	**59021**	**15.4**
1997	**72610**	**23.02**
1998	**83335**	**14.8**
1999	**93816**	**12.6**
2000	**98486**	**49.8**
2001	**114613**	**16.4**
2002	**136752.4**	**19.3**
2003	**6943.5**	**33.6**
2004	**8815.6**	**26.9**
2005	**12073.8**	**36.9**
2006	**18500.8**	**53.2**
2007	**24205,5**	**30.8**
2008	**24851,2**	**2.7**
2009	**24155,1**	**2.8-**
2010	**24759**	**2.5**
2011	**26134**	**5.6**
2012	**11926**	**4.6**

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة .

٤- ارتفاع معدلات البطالة:

تعتبر البطالة من المصاعب والتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة واستمرارها مع استمرار ارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة وظهورها بأشكال متنوعة فضلا عن إن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص من بطالة هيكلية ناجمة عن ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الإعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والقادرة على العمل والراغبة فيهحيث نلاحظ تراجع معدل البطالة الى (١٧,٥%) عام ٢٠٠٦ والى (١٥,٣%) عام ٢٠٠٨ وهذا الانخفاض يعزى الى تحسن الوضع الاقتصادي في العراق حيث بدأت المصانع تفتح

أبوابها وشركات القطاع الحكومي والمختلط وحتى شركات القطاع الخاص فجذبت نسبة من العاطلين عن العمل واستيعاب القطاع العام نسبة كبيرة من العاطلين وتعيين الخرجين إضافة الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة الى زيادة إعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الأمني[18])، ونلاحظ انخفاض نسبة البطالة للسنوات الباقية حيث وصلت الى (١١%) عام ٢٠١١.

جدول (٣) عدد السكان والعاملين في أجهزة الدولة (القطاع العام والخاص) ومعدل البطالة في العراق للمدة (٢٠١٢- ١٩٩٥)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة **(1)**	عدد القوى العاملة إلف عامل (٢)	عدد القوى العاملة /عدد السكان (٣)	معدل النمو السنوي للقوى العاملة (٤)	معدل البطالة **% (5)**
1995	20.536	854093	%41.6	-	25
1996	21.124	853044	%40.4	0.12-	
1997	22.046	860733	%39	0.9	13. 6
1998	22.702	853307	%37.6	0.86-	
1999	23.382	854278	%36.5	0.11	
2000	24.086	880756	%36.6	3.1	26
2001	24.813	924397	%37.3	4.9	26.6
2002	25.565	952412	%37.3	3.03	27
2003	26.340	961284	%36.5	0.93	28.1
2004	27.895	970062	%34.8	0.91	26.8
2005	27.892	1124497	%40.3	15.9	17.9
2006	28.810	1155741	%40.3	2.8	17.5
2007	29.682	2060260	%69.4	78.3	11.8
2008	30.577	2287675	%74.8	11	15.3
2009	31.508	2320247	%73.6	1.4	15.5
2010	32.358	2468422	%76.2	6.4	11.1
2011	33.3				11

المصدر: يحيى حمود حسن، مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الخصخصة، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة، العدد ١٥، مجلد ٤، ٢٠٠٥، ص.٨

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، للسنوات (٢٠١٢-٢٠٠١) الحقول(١،٢،٥)و الحقول ٣)،(٤ احتسبا من قبل الباحث .

ثانيا:سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لاستقطاب الاستثمارالأجنبي المباشر الى العراق

أثبتت تجارب بعض الدول النامية مثل (مصر وماليزيا) ان الإصلاح الاقتصادي يعتبر متغيرا ايجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وان بلداً مثل العراق هو بحاجة ماسة وملحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك عليه تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها، خصوصا وان سياسات الاقتصادية التي قام بها النظام السابق لم تساعد على خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث اتضح ان تلك الإصلاحات كانت جزئية وتنطلق من إدارة الأزمة ولم تساعد على تشجيع وتطوير القطاع الخاص بل كرست لهيمنة القطاع العام، فقد بقيت اغلب مؤسساتنا الاقتصادية الإنتاجية والخدمية تعاني التخلف وانخفاض الإنتاجية ورداءة النوعية، وتظهر الحاجة الماسة للاستثمارات الأجنبية من خلال صعوبة الاعتماد على إمكانياتنا الذاتية في معالجة المشكلات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، اذا فعلى العراق ان يوجه اهتمامه لخلق مناخ حاضن وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التركيز على خلق سياسات اقتصادية ومعايير مؤسسية مستقرة وواضحة وهذا لا يتم الا من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية وأهمها مايأتي:

١- خصخصة المشاريع العامة:مع حجم مقدار التخبط الذي أصاب النظم السابقة في رسم سياسته الاقتصادية، ومع اشتداد حدة التدهور المالي للبلاد، نؤكد على ضرورة اعتماد إجراءات الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسة الخصخصة التي فشلت بدورها فشلاً ذريعاً بسبب غياب المؤسسات الضرورية، والقوانين اللازمة التي تهيئ الظروف المناسبة لإنجاح الإخصاص ودعم النشاط الاقتصادي المتولد عنه.[٣٤]

٢ - تفعيل السياسة المالية في العراق

٣ - الاصلاح المصرفي

ثالثا: أهمية الاستثمار الجاذبة او الطاردة في العراق

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية التي يمكن إن تؤثر على فرص نجاح مشروع استثماري في بلد معين، وفي تعريف أخر نجد إن المناخ الاستثماري هو درجة الثقة في سياسات الدولة تجاه الاستثمار وارتباط ذلك بالتشريعات السارية والممارسات العملية ، والظروف الداخلية والدولية التي تؤثر في النشاط الاستثماري بوجهه عام وتتأثر بها.

رابعا: الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق للفترة : (٢٠٠٣-٢٠١٢)

الملاحظ من الجدول (٤) إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في عام ٢٠٠٣ لم يكن موجودا بسبب حرب الخليج الثانية ونجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اخذ بالظهور بمقدار (٩٠) مليون دولار بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية في العراق وبنسبة (٠,٠٠٠١) بالنسبة للعالم و((٠,٠٠٠٣ بالنسبة للدول النامية ، وبدا

[٣٤]د. محمد على زيني، مصدر سابق، ص ٢٨٥.

بالارتفاع المتواصل إلى((٩٧٢ مليون دولار وبنسبة (٠,٠٠٠٥%) بالنسبة للعالم و((٠,٠٠١٨% بالنسبة للدول النامية . ووصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١ إلى((١٦١١ مليون دولار وما نسبته((٠,٠٠١١ بالنسبة للعالم وبلغ (٠,٠٠٢٤) بالنسبة للدول النامية .

حيث نلاحظ ان نسبة حصة العراق من الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت ولو بنسبة بسيطة مقارنه بدول العالم ولكن هذه المؤشرات تعتبر جيدة نظرا لظروف العراق والواقع الاقتصادي الراهن في داخل العراق وان اغلب الاستثمارات توجهت نحو القطاع النفطي لكون العراق يعتمد عليه بصورة مباشرة وخاصة الصناعات الاستخراجية .

جدول (٤) حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى العراق للفترة (٢٠١٢-٢٠٠٣) القيمة (مليون دولار)

السنة	تدفقات FDI إلى العالم	تدفقات FDI إلى الدول النامية	تدفقات إل FDI إلى العراق	تدفقات FDI للعراق بالنسبة للعالم	تدفقات FDI للعراق بالنسبة للدول النامية
2003	557869	175138	-	-	-
2004	710755	275032	90	0,0001	0,0003
2005	916277	334285	300	0,0003	0,0008
2006	1461074	433764	383	0,0002	0,0009
2007	1978838	529344	972	0,0005	0,0018
2008	1697343	630013	1856	0,0011	0,0029
2009	1114189	478349	1598	0,0014	0,0033
2010	1309001	616661	1396	0,0011	0,0023
2011	1524422	684399	1617	0,0011	0,0024
2012	-	-	-	-	-

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي أعوام مختلفة .

المحور الخامس: عوامل الجذب والطرد للاستثمار الاجنبي في العراق.

يعتمد الحافز لدى المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى بلد معين على عدد من المحددات أو العوائق التي تواجه هذه الاستثمارات فتحول دون جذبها (استثمارات أجنبية) ، أو تؤدي إلى هروبها (استثمارات محلية) ، وتتمثل هذه العوائق بالنسبة للاقتصاد العراقي في الآتي: عدم الاستقرار السياسي والأمني أولاً، ضعف القطاع الخاص ثانياً، انخفاض كفاءة البنية التحتية ثالثاً، ارتفاع مستوى التضخم رابعاً، الفساد المالي والإداري خامساً، ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار سادساً، ضعف القطاع المالي والمصرفي سابعاً، اجراءات السياسة النقدية ثامناً،

السياسات التجارية تاسعاً[٣٥] فيما شكل تمسك الريف بالعادات والتقاليد القديمة وتوارث الأرض منذ زمن الاقطاع شكل أحد أبرز معوقات الاستثمار الاجنبي، باعتبار الأرض هي قيمة القيم في حياة الفلاح القروي أنها جذورهُ ومواردهُ وانبعاثهُ[٣٦]وهذه خصائص موروثة في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من ضعف التراكم الرأسمالي، أرتفاع معدلات البطالة، ضعف الصادرات[٣٧] أثر على مستقبل الاستثمار ونجاحهُ بما هو عملية توظيف الأموال في الفرص الاستثمارية المتاحة.[٣٨]

وهناك عوامل عديدة جاذبة للاستثمار وأخرى طاردة، يمكن توضيحها على السياق التالي، بالنسبة للعوامل الجاذبة فهي دوافع تدفق الاستثمار الاجنبي للعراق والتي تندرج بضمنها الموارد الطبيعية، السكان والقوى العاملة، السوق العراقية، الضمانات والمغريات التي يقدمها العراق، أما العوامل الطاردة فهي اقتصادية وسياسية، الاقتصاديةمها تتمثل في : ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، عدم وجود اسواق مالية متطورة، التضخم العالي، الفساد المالي والإداري، أما السياسية فهي: العنف وظاهرة عدم الاستقرار السياسي، غياب المؤسسات الاقتصادية الحقيقية[٣٩] التي أثرت بشكل سلبي على الاستثمار كان الفساد السياسي مقدمة ناجحة للفساد المالي والإداري الذي لم يعد هناك أي فرصة ناجحة لاستقطاب تلك الرؤوس الاجنبية بل ساعدت على هروب رأس المال الوطني إلى دول العالم.

الخاتمة

مثلت البنية الاجتماعية العراقية بكونها ركيزة اساسية في تحديد مستقبل الاستثمار الاجنبي في العراق، والعامل المفصلي في جذب أو طرد الاستثمار، والأمر رهن المتغيرات المحلية التي تطرأ على المجتمع في تغيير تركيبتهُ نتيجة الفواعل السياسية التي أثرت سلباً على طرد الاستثمار الاجنبي نتيجة لعوامل تمثلت بالبيئة المحلية في مجملها وعلى وجه الدقة واقع المجتمع العراقي المتسم بالطابع الريفي (الزراعي) ثم هيمنة طابع حيازة الأرض وفق القوانين العرفية _ أو خارج إطار القانون والدستور العراقي المعمول به _ ، مما شكلت التحدي الكبير على مستقبل الاستثمار الاجنبي في العراق، ناهيك عن الفساد المالي والإداري الذي مزق مفاصل المجتمع وفكك وحداتهُ الإدارية وبنيتهُ الاجتماعية، أضافة إلى حخالة عدم الاسنقرار التي رافقت عملية

---

[٣٥] نبيل جعفر عبد الرضا، "عوائق الاستثمارات في العراق"، موقع الحوار المتمدن، الرابط التالي:_

http://www.ahewar.org

[٣٦] د. محمد علي مقلد، قضايا حضارية عربية معاصرة، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٣)، ص٤٤.

[٣٧] د. سامي عبيد التميمي، "الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لسنة ٢٠٠٦"، ص٢٠٠_٢٠١.

[٣٨] د. حاكم محسن محمد، تحليل البيئة الاستثمارية: الاستثمار المالي الاجنبي في العراق، العراق، مجلة أهل البيت، العدد السادس، (د.ت)، ص٢٦.

[٣٩] حيدر عليوي شامي الساعدي، مرجع سابق، ص٨٨.

الاستثمار واثر ت فيها وحالت دون جذب رؤوس الأموال بل على العكس من ذلك تماماً ساعد على هروب رأس المال الوطني إلى الخارج.
وخُلاصة القول: إن مستقبل الاستثمار في العراق مهدد بالفشل التام إذا ما استمر الوضع السياسي والاجتماعي على ما هو عليه الآن في ظل الأسباب والعوامل المذكورة أنفاً، ويتحتم ضرورة البحث عن بدائل ومعالجات حقيقية تتوافق مع حجم المعطيات وواقع المقدرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، فالأمن صمام الأمان لجذب الاستثمار ورأس المال الأجنبي، وهشاشة الأمن أفة لطرد رأس المال الأجنبي والمحلي أيضاً. وعلى ذلك ينبغي ان تركز سياسات التشغيل في مراحل ما بعد النزاع في تحليل حالة العمل الحقيقية وعلى الاعتبار الدينامي في التعامل مع المتغيرات المجتمعية اللاحقة في بنية العلاقات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاسها على واقع سوق العمل ولا سيما عند رسم مسارات ما بعد التعافي وخياراتها وفي العراق لابد ان نعيد النظر في منظومة التشابكات المحلية والاستراتيجية لمنظومة التشغيل التنموية باعمق ما يمكن وعلى اوسع رقعة ممكنة ايضا، من هذا المنظور نجد ان خيار التمكين الاقتصادي يشكل محورا رئيسيا لمواجهة التصدعات والاثار الناجمة عن ظروف الازمات المتلاحقة من خلال :

- تبني سياسة اقتصادية تساعد في خفض معدلات البطالة ومشاريع وبرامج مولدة لفرص العمل
- بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال استهداف فئة الشباب والمرأة وضمان مشاركتهم في الفعاليات التنموية
- خفض معدل العمالة الناقصة عبر تبني برامج تأهيلية وتدريبية للتثقيف للعمل المنظم في القطاع الخاص واصدار قوانين ضامنة لحقوقهم في هذا القطاع مشابهة للقطاع الحكومي
- استحقاق الاجيال الضائعة والمتأثرة بالفقر والبطالة والامية وثقافة العنف بما يضمن تحقيق الامن الانساني لهم
- توفير بيئة اعمال جاذبة ومحفزة للاستثمارات في القطاع الخاص نحو مشاريع اعادة الاعمار والتنمية
- تبني نظام للاولويات في تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار والتنمية في المناطق المحررة المستند الى معيار الحاجات الاساسية، ومعيار العودة للسكان النازحين فضلا عن معيار الاستدامة المبني على اساس القدرة على التمويل
- خلق فرص استثمارية لمشاريع صغيرة لتمويل قائم على منح قروض متناهية الصغير للشباب من كلا الجنسين تحفيزا لفرص العمل، ودعما لضمان سبل العيش المستدام لهم.